

رسائل «حازمة» من الحوثيين... وجهوزية عسكرية معلّنة | ابن سلمان لـ«أنصار الله»: خذوا اليمن وأعطونا ضمانات أمنية



لا تزال الأوضاع في اليمن تُراوح في خانة اللاسلم واللاحرب، وهي الحالة التي أعلنت صنعاء أخيراً، وبشكل واضح ومكثّر، عدم قبولها بأن تصبح أمراً واقعاً، متعهّدةً بوضع حدّ سريع لها، من شأنه أن يحسم وجهة الأمور: إمّا إلى السلام الذي يلبي شروطها، أو الحرب التي تُمكنها من فرض هذه الشروط. وفي ظلّ تلك المراوحة، تصاعدت نبرة «أنصار الله» المهدّدة بإعادة إشعال الجبهات، وجاء تصريح رئيس «المجلس السياسي الأعلى»، مهدي المشاط، الذي قال من جبهة البرح في تعز: «نحن ننتظر عودة الحرب في أيّ وقت، وجاهزون لها»، كذروة الرسائل المندرجة في هذا السياق. وبالتوازي، لم تتوقّف سلطنة عُمان عن بذل الجهود في سبيل إيجاد حلّ يرضي جميع الأطراف.

وفيما لا يزال «الستاتيكي» يحكم المشهد، حيث يسير خيارا التصعيد العسكري والتسوية السلمية بوتيرة متشابهة من السرعة وتشكّل الظروف المناسبة لكلاّيهما، تحرص قيادة «أنصار الله» على التأكيد أنها لن تقبل بالمزيد من المرواغة وكسب الوقت «على حساب حقوق الشعب اليمني ومعاناته». ولكي لا يتحوّل التهديد باستئناف القتال إلى «لازمة» متكرّرة من دون تطبيق عملي، بما يساعد واشنطن والرياض على ترتيب استنتاجات من قبيل أن صنعاء غير قادرة على تنفيذ ما تنوّه به، أتت رسائل قائد الحركة، السيّد عبد الملك الحوثي، خلال لقائه الوفد العُماني الذي زار صنعاء أخيراً، حاسمة وواضحة حيث قال لضيوفه: «لن يجوع الشعب اليمني بعد الآن»، مؤكداً «أننا سنستخدم كلّ ما لدينا من إمكانات لرفع الحصار عن الشعب اليمني، والاستفادة من موارده وثرواته».

وفي هذا الإطار، تقول مصادر معنيّة في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، إنه بالتوازي مع رسائل الحوثي الواضحة المرامي، أُعطيت القوى العسكرية المعنيّة الإشارة للجهازية الكاملة، كاشفةً أن «بعض التحركات في سياق هذه الجهازية، تمّ إظهارها عمدًا حتى تُرصد من قِبَل العدو، ويَعرف الأخير أننا جدّيون، وأننا لا نطلق تهديدات جوفاء». وتؤكد المصادر ذاتها أنه في هذه المرّة، إنّ لم تكن هناك استجابة مُرضية لـ«المطالب الإنسانية»، واتّجهت الأمور بنتيجة ذلك صوب التصعيد، فإن المعركة ستكون نوعية وستشمل كلّ الساحات، بما فيها البحر الأحمر، وباب المندب، و«أرامكو» في العمق السعودي، فضلًا عن العمق الإماراتي. وبما أن الوقت بدأ ينفد، في ظلّ تأكيد «أنصار» أنها لن تنتظر الحلّ إلى ما لا نهاية، فقد سجّلت أربع خطوات يمكن وضعها في إطار «الاستعدادات الأخيرة» قبل الضغط على الزناد، وهي:

- إتمام الجهازية العسكرية اللازمة.

- الموقف السياسي الحاسم الذي أعلنته القيادة السياسية لـ«أنصار».

- زيارات القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس «المجلس السياسي الأعلى» مهدي المشاط، إلى الجبهات العسكرية.

- الخروج الجماهيري الكبير في العاصمة صنعاء والمحافظات، المنتظر اليوم الجمعة، في مسيرات أُطلق عليها شعار «الحصار حرب»، ما يعني إضفاء الشرعية الشعبية على أيّ تصعيد في المستقبل.

الكُرة الآن في الملعب السعودي؛ إذ تعتقد صنعاء أن ولي العهد، محمد بن سلمان، يمتلك الإجابة عن الكثير من التساؤلات. فالمملكة اليوم، وبعد نجاح جارتها الصغرى قطر في تنظيم «المونديال»، والذي ينضمّ إلى النموذج «الناجح» والمُنافس الذي تقدّمه جارتها الأخرى، وشريكها في العدوان، الإمارات، على مستوى الاقتصاد والتجارة العالمية، تَعزّزت قناعتها بأن «حربها» هي «حرب موارد واقتصاد». وهو ما كان جّلاه مثلاً حديث وزير الطاقة، عبد العزيز بن سلمان، في تشرين الأوّل الماضي، على هامش إحدى فعاليات «الاستراتيجية الوطنية للصناعة» التي أطلقها ابن سلمان، عن «حسرة كبرى»، قائلاً: «لقد أضعنا 40 سنة كان باستطاعتنا أن نكون خلالها مثل الهند والصين في مجال الصناعة، ولكننا قرّرنا ألا نُضيّع وقتاً آخر». على أن «يمن ما بعد العدوان» يقف عقبة كبيرة أمام تطوّر مشروع ابن سلمان لتحويل السعودية إلى مركز تجارة عالمي، فضلًا عن أن القيادات السعودية بأجمعها توصّلت إلى قناعة مفادها بأنه لم يَعد بإمكانها تطويع اليمن، مُسلّمةً بأن هذا البلد أصبح خارج فلكها، خصوصاً في

ظلَّ خريطة القوى التي أنتجتها ثماني سنوات من الحرب.

وظهرت معالم تلك القناعة بوضوح أخيراً في المفاوضات الجارية بشأن تمديد الهدنة؛ إذ بحسب المصادر ذاتها، رفعت صنعاء أربعة عناوين أساسية في وجه الرياض، التي أعلنت الموافقة المبدئية عليها، على أن تخضع للتفاوض التفصيلي، وهي: رفع الحصار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية، ودفع التعويضات، والخروج من اليمن. وفي المقابل، طالبت السعودية بـ«ضمانات» بأن لا يشكّل اليمن تهديداً للسعودية وأمنها. وتكشف المصادر أن المملكة طرحت مسألة الضمانات أمام إيران وسلطنة عُمان أيضاً، مشيرةً إلى أن «أنصار الـ» أبدت الاستعداد لـ«تبيد مخاوف الرياض الأمنية إذا كان ذلك يساعدها في التوصل إلى قرار حاسم بالالتزام بما يُتوصّل إليه في المفاوضات حيال الحلّ الشامل والنهائي للملفّ اليمني».

على أنه هنا، يصبح العامل الأميركي أكثر تأثيراً على السعودية، حيث تسعى إدارة الرئيس جو بايدن بكلّ قوتها إلى إبقاء حالة اللاحرب واللاسلم هي السائدة، كونها مستفيدة من هذا الوضع أولاً، وراغبةً ثانياً في أن يبقى اليمن ورقة ابتزاز في التوتّر بينها وبين ابن سلمان. وعليه، سيكون على وليّ العهد إيجاد الحلول المناسبة لمشكلته مع إدارة بايدن، ومن ثمّ تأمين الطرف الأمثل لنجاح مخطّطاته الخاصة بمستقبل المملكة. وفي انتظار ذلك، تشي المعلومات الأخيرة الواردة من صنعاء بأن الأمور الآن قد وصلت إلى المراحل الأخيرة من التفاوض، حيث لا تفتأ الرياض تبعث بإشارات إيجابية حيال التزامها بتنفيذ الاتفاقات، خصوصاً ما يتعلّق منها بملفّ التعويضات، ولهذه الغاية منعت حكومة عدن من القيام بإجراءات اقتصادية في إطار اعتبار «أنصار الـ» حركة إرهابية. وفي المقابل، تتواصل على الأرض، جنوباً وشرقاً، تحرّكات القوى والفصائل الموالية للسعودية، وتلك المدعومة من الإمارات، والتي انضمت إليها أخيراً الجماعات المموّلة من قطر، لتثبيت مواقعها وتقوية أوراقها وخلق واقع جديد قد يُستفاد منه في حال وقف الحرب أو استئنافها.